تعلقات صلوحي ولا يكون إلا قديما وتنجيزي حادث ومعنى صحة طلبها
امرا زيدا على قيامها بمحلها كصحة الايجاد والاعدام في القدرة وصحة
التخصيص في الارادة والحادث صدور الممكنات عن القدرة والتخصيص
بالفعل في الارادة واشار بقوله بجميع الممكنات لبطلان مذهب المعتزلة
أن الارادة لا تتعلق بالعبيد الاختيارية كذا قيل وفيه انه لا يحصل الرد
في هذا الا حمل التعلق في القدرة على التنجيزي مع انه تقدم حمله
على الصلاحي كما أشار له يس والقدرة الازلية عبارة اي
لفظ معبر به عن صفة الخ اعلم تعريف هذا الصفات رسوم وهو
ما يفيد تمييز بعضها عن بعض لا حدود لاركنه ذاته وصفاته تعالى
غير معلوم لنا فقوله صفة كالجنس وقوله يتاتى بها خرج به ما
لا يتعلق اصلا كالحياة وما يتعلق تنجيزيا فقط كالعلم لان المراد
بالثاني التعلق الصلوحي وقوله ايجاد الخ خرج به ما عدا المعرف
يتحصل بها اي يمكن التحصيل لان الكلام في الصلاحي والايجاد
اخرج الممكن من العدم الى الوجود يرد عليه الاحوال الحادثة ككون
الجسم ابيض وكون زيد عالما فانها ليست موجودة بل ثابتة فقط
مع انها متعلقات القدرة على ما هو الحق مع ان المعنى والحال كلاهما
مقدوران خلافا لمن قال المقدور هو المعنى فقط وهو الذي
اوجب الحال واجيب بان المراد بالوجود الثبوت لا حقيقته
من اطلاق الخاص وارادة العام مجازا والقرينة تعليق التاثير
على الوصف المناسب وهو الامكان وهو يشعر بعليته كانه يقول
يتاتى اثبات الممكن لانه ممكن والحال الحادثة من الممكنات
افعالنا الاختيارية فيكون فيه رد على المعتزلة وسكت
عن الاضطرارية للاتفاق على انها من متعلقات القدرة وقد
علمت انه لا يحصل الرد عليهم الا اذا كان المراد بالتعلق التعلق
التنجيزي مع ان قوله كل ممكن يعين الصلوحي عند مماسة
النار

فيها النار فالسبب هو المماسة وفيه رد على من يقول ان العاديات تؤثر
بطبعها وعلى من يقول بقوة أودعت فيها يصير الشيء الخ اي خلافا لمن
ذهب انها لا تؤثر في العدم كامام الحرمين والقاضي الا ان امام الحرمين
يقول لا تتعلق بالعدم مطلقا سابقا او لاحقا والقاضي يقول لا
تتعلق بالسابق واما اللاحق فتتعلق به ومعنى تعلقها بالسابق
الممكن وهو عدمنا فيما لا يزال انه في قبضتها ان شاء ابقاه على ما هو
عليه وان شاء ازاله بجعل الوجود الحادث مكانه وهذا
على المذهب الخ اي ما تقدم من عموم الممكن لافعالنا الاختيارية
الخ على المذهب المختار وقد عرفت مقابله من مذهب المعتزلة
ويحتمل ان المراد ما تقدم من ان القدرة تتعلق بالايجاد والاعدام
هو المختار ومقابله ما لامام الحرمين لا تتعلق بالاعدام
اللاحق والسابق فيما لا يزال وما للقاضي البلاقاني من انها لا
تتعلق بالسابق فقط لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما
اراد اي خلافا للمعتزلة القايلين انه لا يريد الشرور والقبائح
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فقد جعلوا الارادة تابعة للامر
فلا يريد الا ما امر به وقيل الارادة عندهم نفس الامر وعلى كل فاكثر
ما يقع في الوجود من افعال العبيد الاختيارية على خلاف مراده
تعالى ونحن نقول هما متغايران ومنفكات فقد يريد ما امر
به كايمان ابي بكر وقد لا يريده كالايمان من ابي جهل لعنه الله
وقد يريد ولا يامر بما اراده كالكفر من ابي جهل وقد لا يامر بشيء
ولا يريده كالكفر من المومنين وبالجملة فلا يقع في ملكه الا ما يريد
وقضية عبارة الش ان الموجد هو الذات والقدرة سبب وهو
كذلك صفة كالجنس وقوله يتاتى بها خرج بها الحياة
والعلم لما تقدم ان الحياة لا تعلق لها والعلم تعلقه تنجيزي
وكلامه في الصلوحي او ما هو اعم وقوله تخصيص خرج به ما عدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)